نظام الساعات المعتمدة في التعليم العالي بمصر بين الواقع و المأمول

The Credit Hour System in Higher Education in Egypt: Reality and Hope

اعداد:

أ.د/ عيد عبدالواحد علي درويش[١]

أ.م.د/ أحمد محمد محمود عبدالحافظ[٢]

د/ أماني وحيد جرجس صالح[٣]

وجه المجلس الأعلى للجامعات الحكومية، برئاسة وزير التعليم العالي، في شهر يونيو الماضي، اتخاذ كافة الجامعات الحكومية الإجراءات الضرورية واللازمة، التي تمكنها من التحول إلى العمل بالنظام الجديد للساعات المعتمدة، وتعديل اللوائح الداخلية للكليات؛ وذلك حتى تواكب التغييرات الجديدة والتحول من النمط التقليدي إلى الحديث، والارتقاء بمنظومة التعليم الجامعي في مصر. واعتمدت الجامعات المصرية لفترات طويلة على نظام السنة الدراسية، ويمكننا أن نقول إنه قد يوجد نظام يصلح للتطبيق فترة من الزمن لكل الدراسين، وقد يوجد نظام يصلح للتطبيق كل الوقت لنوع معين من الدراسين، إلا أنه لا يمكن أن يوجد نظام معين يصلح لك الدارسين كل الوقت.

حيث يعاني النظام التقليدي القديم من سلبيات منها: ضعف التفاعل بين الطالب والأستاذ لاعتماده على المحاضرة والحفظ والتذكر، والاقتصار على امتحان نهاية العام أو الفصل الدراسي؛ مما يؤدي إلى ضعف اهتمام الطلاب بالدراسة، وتركيز المذاكرة على الشهر الأخير، وكذلك التركيز على مواد التخصص فقط؛ مما يؤثر على مستوى الثقافة العامة ومتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار، وأيضا كثرة المواد التي يدرسها الطلاب، وثبات الجدول وتكرراه أسبوعيا يصيب الطالب والأستاذ بحالة من الملل، وتقييد حرية الطالب في اختيار المقررات الدراسية نتيجة لثبات مقررات كل تخصص، كما لا يراعي النظام القديم الفروق الفردية بين الطلاب وظروفهم الخاصة، ولا يساعدهم على المشاركة الفعلية في الأنشطة اللاصفية، كما يؤدي إلى تكوين بعض العادات السلبية بين الطلاب مثل الاتكالية، والسلبية، وضعف الاعتماد على النفس، وضعف المسئولية. (على السيد، ٢٠١٠)

لذا تهدف الورقة البحثية الحالية إلي تحليل جدوي تطبيق نظام الساعات المعتمدة كبديل للنظام القديم بمصر في محاولة لتحسين جودة التعليم، ومحاولة التصدي للمشكلات سالفة الذكر وكذلك مشكلات الرسوب والتسرب والفجوة المتنامية بين ما يتم تدريسه، وما يتطلبه سوق العمل،

[١] استاذ المناهج و طرق التدريس اللغة الانجليزية - عميد كليتي التربية و التربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا.

[٢] أستاذ مساعد المناهج وطرق التدريس اللغة الانجليزية – كلية التربية – جامعة المنيا.

[٣] مدرس التربية المقارنة و الادارة التعليمية – كلية التربية – جامعة المنيا.

ومن ثم تركز الورقة علي مزايا تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفلسفته ومتطلباته وعرض بعض التجارب الدولية ذات الصلة، كما تحلل الورقة واقع وتحديات تطبيق نظام الساعات المعتمدة بمصر ومقترحات التغلب عليها.

ويُعد نظام الساعات المعتمدة وحدة قياس لتحديد وزن كل مقرر في الفصل الدراسي الواحد والساعة المعتمدة داخل الفصل الدراسي تساوي ثلاث ساعات معملية وهي تعادل ساعة واحدة نظرية في الأسبوع أو ساعتين تطبيقيتين أو ساعتين في التدريبات المعملية في الأسبوع أو اربع ساعات من التدريب الميداني في الأسبوع طوال الفصل الدراسي. (أسماء فتحي وآخرون، ٢٠٢٠)

ويهدف نظام الساعات المعتمدة إلي تحسين جودة التعليم العالي، وكذلك الربط بين المناهج التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ويعتمد هذا النظام على التوسع في المقررات التي تتم إتاحتها للطلاب، على عكس الاعتماد على المناهج والمقررات المحددة سلفاً، وبدأ استخدام نظام الساعات المعتمدة بجامعة هارفارد عام ١٨٧٢م حيث تم استبدال المناهج الكلاسيكية المحددة سلفاً بمجموعة كبيرة من المقررات يختار من بينها الطلاب لإتاحة الفرصة من خلال المقررات الاختيارية للطلاب باختيار المقررات التي يرغبون في دراستها، ثم تلى ذلك في التسعينات من القرن التاسع عشر تجميع ساعات المقررات التي يدرسها الطالب للحصول على الدرجة العلمية كبديل عن اجتياز المقررات الثابتة المحددة مسبقاً.

الجدير بالذكر أن تبني نظام الساعات المعتمدة يحتاج إلى الإلمام بالفلسفة التي على أساسها نشأ هذا النظام، وبالتالي عند التطبيق يتم القيام بالتعديلات اللازمة، وإيجاد البنى التحتية الداعمة بما يتناسب وطبيعة المجتمع المصري.

مزايا تطبيق نظام الساعات المعتمدة: Advantages of the Credit Hour System

الذين يؤيدون نظام الساعات المعتمدة يرفضون فكرة المنهج الثابت المفروض علي الطالب ويؤمنون بمزيد من الحرية أمام الطالب في اختيار المقررات التي يقوم بدراستها، وبالتالي فإن التعليم العالي يجب أن يكون متمركز حول المتعلم (Noda, 2016)، وبخاصة في الفترة الأخيرة التي تتصف بالتغير التكنولوجي السريع، والقنوات المفتوحة للالتحاق بالتعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الساعات المعتمدة من أكثر النظم تطورًا في العالم وفي توصيف لهيئة اليونسكو أشارت إلى أن هذا النظام هو الأكثر تماشيًا مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان إذ يتيح للمتعلم حرية الاختيار (البرنامج ــ المواد الدراسية التي يرغب في دراستها ـ المعدل الذي يرغب في اتباعه لتقدمه في الدراسة) طبقا لظروفه وقدراته. (هشام أحمد، ٢٠١٠).

لذا تقوم فلسفة نظام الساعات المعتمدة (Credit Hour System) على أن للطالب حرية اختيار ماذا يدرس (المقررات)، ومن يُدرس (أستاذ المقرر)، ومتي يدرس (توقيت المقررات). حيث يُمكن النظام الطالب من التخرج في عدد سنوات أقل أو أكثر من المعتاد مراعياً بذلك نظام الساعات المعتمدة الطلاب محدودي القدرة للدراسة في وقت أطول، أو المتابعة والتركيز في أقصر فترة دراسية، وغياب الملل من طول مدة دراسة المقرر، وتمكين الطالب من ممارسه حقه في اتخاذ

القرار، واختيار المقررات الدراسية التي تلائم ميوله واستعداده وقدراته، وفي وجود المرشد الأكاديمي الذي يساعده في اكتشاف قدراته وتعزيزها، ومساعدته في رسم مستقبله التعليمي، والتغلب على مشاكله الدراسية والحياتية؛ بما ينعكس عليه بالشعور بالاستقرار النفسي والرضا التعليمي، كما يقوم النظام على تنمية مهارات التعلم الذاتي، وبناء قاعدة من الثقافة العامة لدى الطالب، مع الربط بين النظرية والتطبيق والممارسة. (صلاح عليان، سامح بكير، ٢٠١٣)

يتميز نظام الساعات المعتمدة بتحسين نسب النجاح وتقليل التسرب بين الطلاب، كما أن وجود المقررات الاختيارية يساعد على تفريد المنهج وتمركزه حول الطالب. كما يتميز النظام بوجود الفصل الصيفي، وبالتالي يتحكم الطالب في الحمل الدراسي Study Load حيث يمكن للطالب أن يدرس على أساس دوام كامل أو جزئي بما يتناسب مع الوقت المتاح لديه.

ويسمح نظام الساعات المعتمدة للطالب بالمرونة فيما يتعلق بتغيير التخصص والبرنامج والانتقال من جامعة إلى أخرى بعد نقل واحتساب الساعات المعتمدة التي درسها في الكليات أو الجامعات الأخرى. بينما أعضاء هيئة التدريس يقوم النظام على قياس العبء التدريسي لهم، ولحساب إنتاج أعضاء هيئة التدريس بضرب عدد الساعات بعدد الطلاب في الشعبة أو الفصل؛ لذا تستخدم بهدف التعويض المالي، وتعتمد الجامعة على النظام في تحديد أعداد الموارد البشرية المطلوبة، والرسوم الجامعية، وتحليل إنتاج أعضاء الهيئة التدريسية والأقسام، والدولة في تحديد النفقات العامة للتعليم العالي، وتمكينها من تطوير الدعم المالي بناءً على عدد الساعات وإنتاجية أعضاء الهيئة التدريسية. (صلاح عليان، سامح بكير، ٢٠١٣)

ويُعد استحداث مقررات جديدة من خلال نظام الساعات المعتمدة يكون أسهل مقارنة بنظام الدراسة الذى يعتمد على المناهج الثابتة، وبالتالي يمكن باستخدام نظام الساعات المعتمدة للمؤسسة التعليمية أن تطرح المقررات التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل، كما يمكنها أن توفر الموارد اللازمة للأقسام المطلوبة وتخفض مقررات الأقسام التي يقل عليها الطلب بحسب المستحدثات ومتطلبات سوق العمل.

إن التوأمة الأكاديمية ملمح من ملامح نظام الساعات المعتمدة وميزة من ميزاته التنافسية؛ مما يسهل برامج التبادل الأكاديمي ويعزز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، ويساعد على تحقيق التكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستويين الدولي والإقليمي، وبرنامج تبادل طلاب الجامعات الأوربي Erasmus Programmer (2021) خير شاهد على ذلك، فمنذ نشأته عام ١٩٨٧م هدف البرنامج إلى زيادة التبادل الطلابي بين الجامعات بالدول المشاركة في المشروع، وعلى مدار ٤ سنوات فقط دعم ٥٠٠٠ اتفاقية تعاون بين الجامعات وتبادل ٨٠ ألف طالب، وعلى الصعيد المصري، يمكن أن يمثل هذا الملمح فرصة لتبادل الطلاب المصريين بين مختلف دول العالم على المستويات الدولية والعربية والأفريقية، وتسمح برامج التبادل والإيفاد للطالب بالحصول على الدرجة العلمية من الجامعة الموفد إليها، كما يمكن أن توجد فرص للتعاون المشترك حيث يحصل الطالب على الجزء الأول من الدرجة (سنة أو سنتين) في بلده ويستكمل الباقي في الخارج مما يساعد

على توفير النفقات، ولكن يستلزم التعاون بين الجامعتين على المستوى البرامجي لضمان جودة الخبرات التعليمية المقدمة، وقد تم تطبيق برامج مماثلة في عدة دول من بينها ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك وتايلاند.

أيضًا من مزايا نظام الساعات المعتمدة تيسير العمليات الإدارية والتمويل، حيث يمكن التوجيه المالي والإداري على ضوء الساعات المعتمدة، واحتساب المرتبات والمصروفات الدراسية والتجهيزات اللازمة وبرامج الدراسة، كما يساعد الجامعات النظام على توفير النفقات عند قصور الموازنة، حتى أن بعض المقررات يمكن الاستغناء عن تدريسها دون أن يتسبب في ذلك حدوث ارتباك في المنظومة التعليمية.

مرتكزات نظام الساعات المعتمدة: Bases of the Credit Hour System

عند الاعتماد على نظام الساعات المعتمدة بالجامعات، يجب مراعاة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز وهذا الحق تكفله المادة (٩) من دستور جمهورية مصر العربية، كما تنص المادة (١٩) من الدستور على أن تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في المؤسسات التعليمية، وبالتالي يجب المواءمة بين نظام الساعات المعتمدة والحفاظ على مجانية التعليم. الجدير بالذكر أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يتطلب توفير موارد تمويل إضافية لتغطية متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة، ويجب على المؤسسات التعليمية التي ترغب في تطبيق هذا النظام توفير الموارد المالية ذاتياً دون أن يكون هناك عبء إضافي على ميزانية الدولة. وفي هذا الشأن تمت الاستعانة بالموارد التي توفرها الجامعات من البرامج الخاصة بمصروفات وكذلك مصرفات الجامعات الأهلية، بحيث يكون هناك توازن في تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة لجميع الطلاب مما يكفل لهم حقوقهم التي نص عليها الدستور.

من المنطلقات الأخرى لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي ضمان وجود نظام قبول وتسجيل يسمح للطالب بحرية حرية اختيار المقررات التي تناسب ميوله واحتياجاته من ناحية وطرح مقررات تتناسب مع التخصص واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، كما يجب إتاحة الفرصة أمام الطالب لاختيار الأساتذة الذين يرغب الطالب في أن يقوموا بالتدريس له، وعلي المؤسسة التعليمية أن توفر العدد الكافي من الأساتذة، بما يسمح بتنوع الاختيارات أمام الطالب، ويمكن في حالة قلة عدد الأساتذة الاعتماد على نظم الانتداب الجزئي، أو البحث عن حلول بديلة بما يضمن الاختيار، كما يمكن الاستعانة بالجامعات المجاورة في حال وجود عجز في تخصص بعينه.

من المرتكزات الأخرى لنظام الساعات المعتمدة وجود عمادة أو وحدة مركزية للقبول والتسجيل بالجامعة تكون مسئولة عن التسجيل المركزي للمقررات الدراسية لطلاب مختلف كليات الجامعة والاستفادة القصوى من الموارد المالية والبشرية بالجامعات من قاعات تدريسية ومعامل وأعضاء هيئة تدريس، كما يكون من أحد أهدافها توفير قاعدة بيانات عن موارد الجامعة بما يوفر الوقت والجهد والإمكانيات وبما يحقق التكامل والوحدة المؤسسية على المستويين الإداري والأكاديمي، والجدير بالذكر أنه بذلك يمكن المساهمة في تحقيق التكامل المعرفي، وهو اتجاه حديث في تقديم

خدمة تعليمية متميزة عالية الجودة للطلاب، ويتفق مع الاتجاهات والخبرات العالمية للنهوض بالتعليم.

ومن هنا فلابد من الدراسة الذاتية وتحليل واقع تطبيق نظام الساعات المعتمدة على أرض الواقع، كما يجب إعادة النظر في اللوائح الدراسية لتطويرها في ضوء الخبرات والتجارب الدولية من حيث عدد الساعات اللازمة لكل برنامج في المستوي الدراسي وفي مدة البرنامج بشكل عام، وكذلك إعادة النظر في طبيعة المقررات ومسمياتها وتوصيفاتها ومحتواها والتحقق من مدي ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل والاتجاهات الحديثة في التعليم ومنها التحول الرقمي والتكامل المعرفي والاعتماد على التعليم الهجين وغيرها من الاتجاهات الحديثة في التعليم، وبالتالي يمكن الاستغناء عن المقررات التي لا تتماشي مع هذه الاتجاهات حيث لا تمثل عبء على البرامج الدراسية والتمويل، وبخاصة أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يحتاج إلى مواد عديدة وتمويل إضافي.

متطلبات نظام الساعات المعتمدة :Requirements of the Credit Hour System

يرتبط الاعتماد على نظام الساعات المعتمدة بوجود عام أكاديمي مكون من فصلين دراسيين يستمر الفصل الدراسي لمدة تتراوح ما بين ١٥ و١٦ أسبوع كما هو الحال في نظام التعليم الأمريكي بحيث تكون مدة الدراسة ٨٠ يوم عمل في الفصل الدراسي ومجموع ١٦٠ يوم عمل في العام الجامعي على مدار سنة دراسية لمدة ٩ شهور، ويكون عدد الساعات المعتمدة هو ١٢٠ ساعة معتمدة للحصول على الدرجة الجامعية الأولي كما بالولايات المتحدة. وهناك نظام الفصول في للساعات المعتمدة تتكون فيه السنة الدراسية من ثلاثة فصول (Semesters)؛ الفصل الدراسي الأول (الخريف) مدة الدراسة ١٤ -١٦ أسبوع، والفصل الدراسي الثاني (الربيع) مدة الدراسة ١٤ -١٦ أسبوع، والفصل الدراسي الثالث (الصيفي) فصل اختياري مكثف مدة الدراسة فيه من ٧ - ٨ أسابيع (علي السيد، ٢٠١٠).و بصفة عامة يوجد اختلاف في تفسير نظام الساعات المعتمدة وفي استخدامه؛ وذلك لأنها تحدد طبقا لمكونات البرنامج، وتأخذ القرارات المتعلقة بالبرنامج والساعات المعتمدة عن طريق الكلية والهيئة المسئولة عن المحتوى الدراسي وإدارة المؤسسة (Prasuhn, 2012) .

كما يتطلب استخدام نظام الساعات المعتمدة وجود مرشد أكاديمي يساعد الطالب في اختيار المقررات اللازمة للحصول على درجة بعينها، ويكون هناك العديد من المقررات الاختيارية أمام الطالب يختار من بينها ما يتناسب مع استعداداته واهتماماته الخاصة، وبما يحقق التنوع في مجالات المعرفة، ويسمح للطالب بدراسة مجالات خارج نطاق تخصصه، كما تشير الدراسات إلى عدم الاقتصار على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عند تحديد العب الدراسي المطلوب لاجتياز درجة بعينها، بل وضع وجهة نظر الطلاب بعين الاعتبار. (Alshamy, 2017)

وأيضًا يتطلب تطبيق نظام الساعات المعتمدة مجموعة من الاشتراطات، وبخاصة أن كثير من الدول النامية أسست نظم التعليم العالي على غرار نظم الدول الاستعمارية التي احتلتها، واشهرها نظام التعليم الانجليزي والفرنسي كما هو الحال في غالبية الدول الأفريقية، وبالتالي عند تطبيق نظام الساعات المعتمدة يجب مراعاة ذلك نظراً لطبيعة الاختلافات بين النظامين الأمريكي والأوربي. وفي

كثير من الدول النامية تظل نظم التعليم العالي غير قادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والمنافسة في ظل المتطلبات المتغيرة لسوق العمل، كما أن الدخول للجامعة في هذه الدول يكون من خلال برامج تركز على تخصص واحد وغالباً ما يكون الخريج غير منافس في سوق العمل، وذلك لافتقاره لمعارف ومهارات واتجاهات يفضلها أرباب العمل، وعليه فإن تطبيق نظام الساعات المعتمدة في مثل هذه الأنظمة يتطلب توفر درجة كبيرة من المرونة بالنظام مع إمكانية الالتحاق به ووجود برامج للتبادل والتعاون بين الكليات والمؤسسات الجامعية وحرية في اختيار المقررات وطرحها، وأن يكون التعليم متمركز حول المتعلم، ويكون هناك ربط بين المعرفة النظرية والتطبيق.

على الدول النامية التي ترغب في تطبيق نظام الساعات المعتمدة أن يتحقق لديها الإرادة السياسية الداعمة، ووجود هيئات ضمان جودة النظام التعليمي والتي تسعى إلى توحيد المعايير بين كافة المؤسسات التعليمية التي تتبنى نظام الساعات المعتمدة، كما هناك حاجة إلى إعادة بناء المناهج لتقديم برنامج دراسي متكامل مع وجود آلية فعالة للمتابعة من خلال نظم إدارة المعلومات MIS Management Information System ونظم إدارة التعليم (LMS) Learning Management System؛ وذلك لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والمساهمة في عمليات التطوير والتحسين المستمر، كما هناك حاجة لتوفر الموارد البشرية المدربة والإمكانات المادية ووجود عمادة للقبول والتسجيل على مستوى الجامعة، وأن تتاح عملية التسجيل لأكثر من مرة على مدار العام الدراسي لسهولة تنفيذ نظام الساعات المعتمدة، كما يجب مراعاة الطلاب الذين يدرسون على أساس دوام جزئي مراعاة لظروف عملهم وظروفهم الشخصية، والجدير بالذكر أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يمكن أن يتم على مستوى الأقسام أو على مستوى الجامعة أو مجموعة من الجامعات كما هو الحال في الهند في جامعات التكنولوجيا، كما يمكن تبنى النظام على المستوى القومي كما حدث في تايلاند.

يتغير البناء التنظيمي للمؤسسة التعليمية عند تطبيق نظام الساعات المعتمدة لضمان سلاسة التطبيق، والتجربة المكسيكية تؤكد ذلك، حيث أوصى المجلس الدولي لتطوير التعليم وزير التعليم بالمكسيك باستبدال الكليات في الجامعات لتحل محلها الأقسام بحيث يشمل القسم الواحد فروع المعرفة المتشابهة في عدة كليات، مما يسهل تقديم المقررات البينية وإجراء البحوث وتعزيز الدراسات العليا ويحقق الجودة والفائدة العملية من التدريس.

كما يتم تعزيز الاستفادة من الخبرات المهنية عند استخدام نظام الساعات المعتمدة، بحيث - كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية – تتم معادلة هذه الخبرات العملية مقابل ساعات معتمدة يقرها البرنامج بعد أن يقدم الطالب ملف إنجاز Portfolio يتضمن الأدلة الداعمة لهذه الخبرات، ويقوم بتقييم الملف أعضاء بالبرامج في ضوء المعارف والمهارات والاتجاهات المرجو إكسابها من خلال تدريس مقررات مشابهة.

التجربة الهندية في تطبيق نظام الساعات المعتمدة: The Indian Experience in Applying the Credit Hour System

حققت التجربة الهندية نجاحاً كبيراً في تطبيق نظام الساعات المعتمدة متمثلة في جامعات التكنولوجيا Indian Institutes of Technology (2021)، حيث تمثل (٥) جامعات تكنولوجية في الهند اعتمدت على نظام الساعات المعتمدة مراكز تميز تعمل بالتنسيق مع مؤسسات التعليم الأخرى والمؤسسات الصناعية، وتتمتع هذه الجامعات بالاستقلالية الإدارية والحرية في طرح المقررات الدراسية والامتحانات والدرجات العلمية، وتضع هذه الجامعات معايير موحدة للقبول وظروف العمل والاستفادة من الموارد المتاحة. وتعد هذه الجامعات مصدر فخر قومي بالهند. كما تتمتع بالمركزية في التمويل وتسعى لتقديم برامج أكاديمية على نفس مستوى الدول المتقدمة، وبالتالي يستقطبون أفضل الطلاب والأساتذة في أفضل بيئة دراسة ويقدمون برامج تعليمية متطورة للغاية. ويرجع نجاح نظام الساعات المعتمدة بجامعات التكنولوجيا بالهند إلى وجود آليات قوية للدعم، حيث يتوفر مجلس بالتعاون مع وزارة التعليم يقوم بالتخطيط والتطوير وتحديد سياسات القبول، وهذه الجامعات معروفة ومعترف بها دولياً وتقدم برامج متنوعة في الدراسات العليا.

كان الهدف من إنشائها الوصول إلى مستوى عالمي من خلال تضمين ملامح نظم التعليم بالدول المتقدمة ومنها الاعتماد على نظام الساعات المعتمدة والتعلم النشط واستخدام مناهج الدول المتقدمة والاستفادة من الخبرات الاستشارية والبحثية. وعلاوة على ذلك، استفادت هذه الجامعات من منح تمويلية دولية لتعزيز بنيتها التحتية وتصميم المناهج والاهتمام بالتدريب. والقبول في هذه الجامعات ليس سهلاً، حيث يتم عقد اختبار قبول قوي على المستوى القومي وتحدد درجات هذا الاختبار الطلاب المقبولين وتوزيعهم على الأقسام، وغالبية الخريجين يذهبون للجامعات الأمريكية المشهورة لاستكمال دراساتهم العليا مما يتسبب في هجرة العقول وهو ما يمثل أمر مثار اهتمام قومي. وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فيتم صرف مكافآت إضافية مقابل الأنشطة اللاصفية مع تخفيف الأعباء التدريسية، كما يتم تشجيعهم على نشر الأبحاث وبخاصة بالمجلات الأجنبية القوية كما يتم تزويدهم بكافة الإمكانيات المطلوبة. وقد اعتمدت هذه الجامعات – بخلاف بقية الجامعات في الهند – على الابتعاد عن الممارسات التقليدية، فتم الاهتمام بالتقييم الداخلي والامتحانات المتكررة والتعليم المتمركز حول المتعلم والمناهج المرنة وإعطاء حرية أكبر للمتعلم في اختيار المقررات، كما لهذه الجامعات روابط وشراكات مع مؤسسات التعليم الأجنبية وحكوماتها من يوفر الدعم اللازم، وهذا ما ساعد على حصاد فوائد الملامح الإيجابية لنظام الساعات المعتمدة. والجدير بالذكر إن نجاح تجربة جامعات الهند التكنولوجية في تطبيق نظام الساعات المعتمدة في ظاهرة، ولكن يرجع إلى تبنى المبادئ والأسس التي بُني عليها ويعمل من خلالها هذا النظام.

الفجوة في نظام الساعات المعتمدة: Gap in the Credit Hour System

بفحص واقع تطبيق الساعات المعتمدة وإجراء تحليل بيئي SWOT Analysisيتضح وجود نقاط قوة Strengths نتيجة تطبيق هذا النظام تتمثل في: يوازن النظام بين التخصص

والشمول، ويتصف بالمرونة في الوفاء باحتياجات سوق العمل، ويراعي الفروق الفردية بين الطلاب، بالإضافة إلى الاستفادة من التوجيه والارشاد الأكاديمي، كما إنه يتيح فرصة الاختيار، ويحقق متطلبات الجامعة والكلية الإجبارية والاختيارية؛ ففي حال رسوب طالب في مادة إجبارية عليه القيام بإعادتها، أما إذا رسب في مادة اختيارية فيمكن له إعادة دراستها أو دراسة مادة بديلة عنها، كما إنه في حال حصول طالب على تقدير مقبول في مقرر ما يمكن إعادة دراسة المقرر لتحسين درجاته. (عليان، بكير، ٢٠١٣)

كما يجوز للطالب أن ينسحب من التسجيل في مقرر أو أكثر بعد موافقة المرشد الأكاديمي خلال فترة من بدء الدراسة مع مراعاة الحد الأدنى من الساعات المعتمدة، والنظام يخفف من أزمة الامتحانات السنوية التي تكلف الجهد المادي والبشري، ويسهل إعارة الأساتذة من جامعات أخري في حالة تخصص نادر، كما يمتاز النظام بأنه يحدد الجهد المطلوب من الطالب من حيث كمه وكيفه، من خلال تحديد عدد الساعات المطلوبة كما يحدد له القراءات والاتجاهات والأنشطة الأخرى المطلوبة منه. (عليان، بكير، ٢٠١٣)

وتتمثل نقاط الضعف Weaknesses التي تظهر عند تطبيق النظام في الآتي: الحاجة إلى أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، قلة توافر كفايات مهنية للكادر البشري والإداري المطبق للنظام، التركيز على إمداد الطلاب بالمقررات النظرية وإهمال الجانب التطبيقي العملي، كما لا يخفف النظام من مستوى متطلبات الحصول على الدرجات الجامعية، يندر وجود لوائح دراسية بالجامعات تصلح لتطبيق نظام الساعات المعتمدة، لا يميل أغلب الطلاب إلى اختيار عضو هيئة تدريس متمكن من مادته العلمية بل يميلون إلى البحث عن أستاذ مادته سهلة وبسيطة، ومتساهل جدًا في إعطاء التقديرات، ولا يهتم بالحضور والغياب، واهمال بعض التخصصات حيث أن بعض الكليات تضع مقررات إجبارية واختيارية وبذلك تكون الكلية ضيقت حدود الاختيار أمام الطالب في اختيار المقررات.

وتوجد فرص Opportunities يمكن الاستفادة منها في تطبيق نظام الساعات المعتمدة وتشمل تحديث اللوائح الدراسية؛ بما يسمح باعتماد البرامج الجديدة، والاستفادة من وجود المرشد الأكاديمي (Academic Supervisor) في توجيه الطالب وحل مشكلاته، والرجوع إليه قبل حذف وإضافة أية مقررات دراسية، مع إمكانية استخدام وسائل تقويم متنوعة في النظام من الاختبارات التي يتم تطبيقها داخل قاعة المحاضرات مثل: الكتاب المغلقClosed book والكتاب المفتوح Open book واستخدام الملخصات، واختبارات منزلية Take home tests وامتحانات قصيرة دورية Quizzes، ومن الفرص إمكانية استحداث برامج ومقررات جديدة، وتحقيق التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والطلاب، وإبراز الأستاذ المتميز المجدد في تخصصه الذى يتمتع بقدرات تدريسية جيدة. (علي السيد، ٢٠١٠)

كما توجد تهديدات Threats لابد من مراعاتها عند تطبيق النظام حيث قد يصبح دور المرشد الأكاديمي ليس حل مشكلات الطالب وتوجيهه، بل تتدخل أهوائه في توجيه الطالب لمقرر أو

أستاذ بعينه، واتباع بعض الأساتذة نظام التساهل واعطاء الطالب تقديرات بهدف استقطاب الطلاب نحو مقرراته دون أن يدل ذلك على تمكنه الحقيقي في تخصصه، وما يمثل تهديد أيضًا تصارع العديد من الجامعات الخاصة والحكومية في تطبيق النظام مما يدفع الطلاب إلى التوجه إلى الجامعة التي تطبق هذا النظام بشكل مرن يسمح له بحرية الاختيار حسب ميوله ورغباته.

واقع نظام الساعات المعتمدة في مصر: The Status Quo of the Credit Hour System in Egypt

تنطلق فلسفة التعديل الذي تم على المادة ٧٩ من القانون ١٩٧٢ (قانون تنظيم الجامعات، ١٣)، الخاص بتنظيم الجامعات الذي تمت الموافقة عليه من قبل الحكومة المصرية، والذي بموجبه يصبح نظام الساعات المعتمدة هو البديل عن النظام القديم، ويبتغي التعديل إلى تقليل عدد سنوات الدراسة في الجامعات المصرية، إذ تقل سنوات الدراسة الأكاديمية في الكليات النظرية من الـ٤ سنوات إلى ٣ سنوات، وفي الكليات العلمية من ٥ سنوات لـ٤ سنوات (أحمد أبو ضيف، ٢٠٢١).

ونظام الساعات المعتمدة تم تطبيقه في جامعة عين شمس في كلية الطب وطب الأسنان، هذا النظام معمول به في عدد كبير من الكليات على مستوى جامعات مصر المختلفة ومن أمثلة الكليات التي تعتمد نظام الساعات المعتمدة في مصر: كلية الحاسبات والمعلومات، وكلية الزراعة، وكلية الهندسة، وكلية الألسن، وكلية التجارة، وكلية الطب البيطري، وكلية الطب، وكلية طب الأسنان، وكلية الصيدلة، ويتم تطبيق النظام في عدد من جامعات مصر.

والمتأمل في واقع تطبيق الساعات المعتمدة بمصر يجد أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة بوضعه الحالي يُلاحظ عليه العديد من السلبيات التي تتنافي مع المنطلقات والمرتكزات التي يقوم عليها تطبيق الساعات المعتمدة وبخاصة في المجتمع المصري حيث لابد المؤامة بين طريقة تنفيذ نظام الساعات المعتمدة وخصوصية المجتمع المصري حتى لا يتحول النظام الجديد إلى نظام تعليمي عادي بطعم الساعات المعتمدة دون مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة ومنها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير مصادر التمويل وضمان تطبيق نظام دراسي يسمح للطالب بالاختيار وإيجاد آليات لتحقيق التكامل والوحدة المؤسسية وضمان جودة نظام الساعات المعتمدة وتوافق مع المعايير والخبرات الدولية.

تحديات تطبيق نظام الساعات المعتمدة ومقترحات التغلب عليها:

Challenges of applying the Credit Hour System and Suggestions to overcome them

بالرغم من الإقرار بأهمية تطبيق نظام الساعات المعتمدة إلا أنه يعاني من جوانب قصور تتمثل في عدم وضح أهداف النظام وفلسفته، سواء اكان ذلك لأعضاء هيئة التدريس أم الإداريين أم الطلاب، واغفال رأي الطالب فيما يختار من شعب مختلفة ومقررات، وضعف توافر خدمات الإرشاد الأكاديمي، وزيادة العبء على المرشد الأكاديمي، وقلة وعي الطلاب باختيار المقررات الدراسية، وغياب استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في مجالي التسجيل والتقويم، وغياب وتوافر برامج

تدريبية مستمرة للعاملين في النظام، كما أن آلية التطبيق أوضحت أن الهدف الاساسي عند الطالب هو الحصول على عدد الساعات المعتمدة بغض النظر عن المعرفة التي يجنيها جراء تسجيل المقررات الدراسية، اذًا المشكلة تظهر في أسلوب وطريقة تطبيق النظام. (هيام أحمد، ٢٠١٦)

وهناك مقترحات لتطبيق النظام بشكل أفضل تتمثل في الاعلام الجيد عن نظام الساعات المعتمدة من خلال اللقاءات والندوات، وتجهيز الأدلة الارشادية عن النظام وتوزيعه في بداية الدراسة بوقت كاف، وعمل دورات تدريبية وورش عمل في بداية العام الدراسي فيما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي، وتبصير الطلاب بلوائح النظام وقواعده ومقررات كل فصل دراسي وشروط ومتطلبات القبول ومواعيده، واعتماد الاختبار الالكتروني كأحد أساليب التقويم الحديثة (أيسم سعد، ٢٠١٥). وأيضًا التأكد من سلامة إجراءات التسجيل (من سيجمع البيانات، متى، وإين، وكيف)، وتشكيل لجنة على مستوى أقسام الكلية لاختيار من سيقومون بالإرشاد الأكاديمي وتعريفهم بواجباتهم ومسئولياتهم، وتضمين الجدول الدراسي بمن سيقوم بالتدريس للإقلال من احتمال السحب والإضافة، ومنح إدارة القيد والتسجيل الصلاحيات التي تساعد في تيسير العمل وتنفيذ السياسات. (تامر أحمد، ٢٠٢٠)

أيضًا في إطار إطلاع الفريق البحثي في مجال الساعات المعتمدة تم الخروج بعدد من التحديات وتقديم مقترحات قد تفيد في تجاوز تلك التحديات أو تسليط الضوء عليها لمحاولة الوصول إلى ممارسات إجرائية يمكن تحقيقها على أرض الواقع، حيث لاحظ الفريق التحديات الآتية واقترح لها بعض الحلول وذلك على النحو التالي:

يواجه تطبيق نظام الساعات المعتمدة شعور بالتخوف الشديد ينتاب البعض من تطبيقه، ويُقترح بداية التطبيق بمشروعات يتم تمويلها من صندوق تمويل تطوير التعليم العاليHEEPE، مع وضع عدد من البرامج التجريبية لبعض الكليات تمهيدًا لتقييم مستوى النظام وإمكانية تعميميه على بقية الكليات والجامعات. كما يقترح تجريبه على مرحلة الدراسات العليا أولًا لتحديد جدواه وإمكانية نجاحه من فشله. أو استحداث برامج بنظام الساعات المعتمدة موازية للنظام الجامعي العادي.

كما تعاني أغلبية النظم المركزية في إدارة التعليم من عدم الحرية الكافية لرسم الخطط وفحص الرسوم الجامعية ومعايير الالتحاق في التخصصات؛ لذا يقترح إعطاء حرية أكبر لكل جامعة في إدارة النظام بما يتوافق مع ظروفها وبيئتها الخاصة.

وهناك تحدي آخر ألا وهو غياب المرونة في السماح للجامعات بوضع لوائح جديدة، ومع التقدم الهائل والسريع في المجالات العلمية والتكنولوجية؛ ويُقترح إعطاء مرونة وإمكانية للجامعات والكليات في تحديث اللوائح وإمداد متطلبات التخصص الإجباري والاختياري بالمقررات بالتخصصات الجديدة التي تلائم متطلبات سوق العمل الحالية.

كما توجد صعوبة توافر برامج دراسية متكاملة تصلح لتطبيق نظام الساعات المعتمدة وتتماشي مع سوق العمل، وتتضمن كافة الجوانب التي يحتاجها الطالب لإعداده في كافة المستويات؛ حيث يقترح بناء برامج ومقررات جديدة خاصة شاملة الجانب النظري والتطبيقي والميداني، مع

وضع مصادر تمويل خاصة بكل برنامج، سواء كانت مشاريع أو برامج تدريبية أو وحدات ذات طابع خاص.

وأيضًا يندر توافر مستويات معيارية للخريج سواء طالب مرحلة بكالوريوس أو ليسانس أو دراسات عليا تتوازي مع المستويات المعيارية في النماذج الدولية من حيث عدد الساعات اللازمة بالمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا يتم على أساسها وضع المقررات وشروط ومستويات التقدم فيها؛ لذا يقترح وضع معايير خاصة بكل برنامج في كل كلية يحدد بالمعايير عدد الساعات المطلوبة الاختيارية والإجبارية ومواصفات الخريج في كل مستوى ومقرر، ويمكن الرجوع إلى معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

ويظن البعض أن نظام الساعات المعتمدة عبئًا في الجانب المادي على الطالب، ولكن ليس بعبء كما يظنه البعض؛ لأن النظام يسمح للطالب بأنه ينتهى من دراسته مبكرًا أو متأخرًا حسب ظروفه وقدراته المادية، بل أن الدراسة التي تتطلب بالنظام التقليدي ٤ سنوات يستطيع الطالب دراستها في ٣ سنوات فقط وفق الساعات المعتمدة، ويُقترح تقديم مساعدات طلابية لبعض الطلاب المتعسرين في صورة أقساط يسددها الطالب على فترات زمنية حسب قدراته، أو المشاركة في بناء مشاريع ذات عائد للبرنامج.

ويفتقر تطبيق النظام إلى وجود فئة إدارية من قيادات وموظفين قادرين على فهم النظام وإدارته بشكل جيد، ويفضل لتجاوز لتلك المشكلة تبني أنظمة إلكترونية (برمجيات تطبيقية) تسهل تسجيل الطالب واستخدام الأنظمة الكودية المناسبة Course Coding System واحتساب تقيمه ودرجاته، وتحدد مستواه النهائي، لذا هناك حاجة إلى إعطاء القيادات الادارية وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وموظفي شئون الطلاب والدراسات العليا دورات تدريبية في التعريف بالنظام وكيفية تطبيقه على أرض الواقع، ومراعاة ذلك عند صياغة اللوائح الدراسية، كما يمكن الاستعانة بالخبرات الدولية والأطر المرجعية في هذا الصدد.

يرى البعض هناك مشكلة وهي كثرة أعداد الطلاب بالنسبة لإعداد أعضاء هيئة التدريس؛ ونظرًا لأن النظام يعتمد على تقليص سنوات الدراسة، بالإضافة إلى قيامه على نظام الثلاثة فصول دراسية (Triple Semester System) ؛ فهذا يُعد بمثابة حل لقلة أعداد الهيئة التدريسية، ويمكن الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس من جامعات أخرى في حالة وجود تخصصات نادرة.

تعليق ختامي:

على الرغم من مزايا نظام الساعات المعتمدة، يحذر البعض من أن تطبيقه في بعض الحالات قد لا يتعدى مجرد تجميع ساعات معتمدة دون الاستفادة من برنامج دراسي متكامل مما يتسبب في تفتيت المعرفة، إلا أن ذلك يمكن تفاديه عن طريق الاعتماد على نظام العام الدراسي الكامل بدلاً من الفصل الدراسي، وكذلك تخفيض عدد المقررات المؤهلة للحصول على الدرجة بدون تقييد حرية الاختيار أمام الطالب، وكذلك إتاحة مساحة أكبر للبحث باستقلالية في الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه حتي لا يتحول الحصول على هذه الدرجات العليا إلى مجرد عملية لتجميع النقاط

والساعات، وحتى تتم الاستفادة من مزايا نظام الساعات المعتمدة التي تؤكد على حرية الطالب في الدراسة واختيار المقررات والتعليم المتمركز حول المتعلم وبخاصة فى الفترة الأخيرة التي تتصف بالتغيرات التكنولوجية السريعة وفرص الالتحاق بالتعليم العالي المفتوحة ومتطلبات سوق العمل المتنوعة وغير المتوقعة، ويتيح النظام الاستجابة لمثل هذه المستجدات.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تطبيق نظام الساعات المعتمدة ينبغي مراعات الفروق بين طبيعة التخصصات العلمية والنظرية بالجامعات والكليات لما لذلك من قرارات يمكن اتخاذها بشأن تطبيق الساعات المعتمدة. الجدير بالذكر أن التخصصات العلمية تختلف عن التخصصات النظرية من حيث أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وطبيعة الدراسة والتجهيزات المتوفرة ما يجعل التخصصات العلمية أكثر جاهزية واستعداداً لتطبيق نظام الساعات المعتمدة تطبيقاً فعليا وليس مجرد تطبيق بطعم الساعات المعتمدة، أما بالنسبة للتخصصات النظرية فينبغي التفكير في حلول جوهرية بديلة تجعلها مناسبة لتطبيق نظام الساعات المعتمدة، فعلى سبيل المثال في كليات التربية العديد من التخصصات النظرية بها أعداد كبيرة تحول دون تطبيق حقيقي لنظام الساعات المعتمدة، ومن ثم يجب التفكير في نماذج بديلة لإعداد المعلم تتماشي مع متطلبات تطبيق الساعات المعتمدة من ناحية واحتياجات المتعلمين وسوق العمل من ناحية أخري، فيمكن مثلاً الاعتماد على النظام التتابعي فقط في إعداد المعلم أو التركيز على برامج الدراسات العليا والبرامج الأكثر احتياجاً في سوق العمل، وحينها يمكن تقديم خدمة تعليمية متميزة عالية الجودة للملتحقين بهذه البرامج وتطبيق نظام الساعات المعتمدة تطبيق حقيقي يضمن تحقيق المبادئ والمرتكزات التي بُني عليها نظام الساعات المعتمدة.

المراجع:

المراجع العربية:

أسماء فتحي عبد العزيز وآخرون (٢٠٢٠): متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنصورة، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد ١١٢، أكتوبر، ص ص ١٨١-٢١٠.

أيسم سعد محمدي (٢٠١٥): مشكلات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا: بحث ميداني، **مجلة العلوم التربوية**، كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، المجلد ٢٣، العدد١، ص ص ٣٧٠- ٤٣٦.

تامر أحمد إسماعيل (٢٠٢٠): بعض مشكلات نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا كلية التربية جامعة المنصورة وكيفية مواجهتها، **مجلة تطوير الأداء الجامعي**، العدد٢٤، ص ص ١٧٣-١٨٨.

صلاح عليان، سامح بكير (٢٠١٣): **مشروع الساعات المعتمدة**، الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة، المعادي، القاهرة.

علي السيد الشيخي (٢٠١٠): نظام الساعات المعتمدة System Hour Credit: ورقة عمل، المؤتمر العلمي السنوي الثالث والدولي الاول – معايير الجودة والاعتماد في التعليم المفتوح في مصر والوطن العربي، **مجلة كلية التربية**، جامعة بورسعيد، المجلد١، ص ص ٢١٠- ٢١٥.

قانون تنظيم الجامعات (١٩٧٥)، **مادة ٧٩ لسنة ١٩٧٢**، الجريدة الرسمية، العدد ٣٣، أغسطس.

هشام أحمد علي وآخرون (٢٠١٠): تقويم برنامج الدكتوراه (نظام الساعات المعتمدة) بكلية التربية جامعة الاسكندرية في ضوء المعايير القياسية لبرامج الدراسات العليا، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٠، العدد ٤، ص ص ١٦٣-٢٤٩.

هيام عبد الرحيم أحمد (٢٠١٦): واقع نظام الساعات المعتمدة ببرامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الاسكندرية: دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، العدد ٦٢، أبريل، ص ص٢٨-١٠٨.

المراجع الأجنبيـــة:

Alshamy, A. (2017). Credit Hour System and Student Workload at Alexandria University: a possible paradigm shift. *Tuning Journal for Higher Education*. 4 (2).PP. 277-309.

Noda, A. (2016).How Do Credit Hours Assure the Quality of Higher Education? Time-Based vs. Competency-Based Debate." CEAFJP Discussion Paper Series 16-05, Centre d'Etudes Avancees Franco-Japonais de Paris. PP. 1-18.

Prasuhn, F. (2012). Asynchronous Online Education Credit Hours by the Book. *Internet Learning.* 1 (6).PP. 61-76.

مواقـــع الانترنـت:

أحمد أبو ضيف (٢٠٢١): «**الساعات المعتمدة»: النظام الجديد يُمكن الطلاب من تقليص الدراسة لـ ٣ سنوات**، جريدة الوطن، ٨ أكتوبر.
https://www.elwatannews.com/news/details/5735203) (25/12/2021

موقع زيادة: (/https://www.zyadda.com/what-is-the-credit-hour-system)

Erasmus Programme (2021): Retrieved on 20-12-2021 from: (https://en.wikipedia.org/wiki/Erasmus-Programme) (2/12/2021

Indian Institutes of Technology (2021).Retrieved on 20-12-2021from: (https://en.wikipedia.org/wiki/Indian_Institutes_of_Technology #History) (2/12/2021)